21 – الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد المجلس أربع جلسات فيما يتصل بالبند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين". ولم تتخذ أي قرارات خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي عام 2020، واصل المجلس، خلال الجلسات المعقودة في إطار هذا البند، ممارسته المتمثلة في عقد إحاطات شهرية ومناقشات مفتوحة فصلية[582]. ويرد في الجدول 1 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات، بما في ذلك معلومات عن المشاركين والمتكلمين والنتائج. وبالإضافة إلى ذلك، عقد أعضاء المجلس ما مجموعه تسع جلسات مفتوحة للتداول بالفيديو فيما يتعلق بهذا البند[583]. ويرد في الجدول 2 أدناه مزيد من المعلومات عن الجلسات المفتوحة للتداول بالفيديو. وبالإضافة إلى الجلسات الحضورية وجلسات التداول بالفيديو، عقد أعضاء المجلس في عام 2020 مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته[584]. وفي إطار هذا البند، نظر أعضاء المجلس أيضا، سواء في سياق الجلسات الحضورية أو جلسات التداول بالفيديو، في التطورات في لبنان والجمهورية العربية السورية واليمن ومنطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك تنفيذ القرار 2231 (2015) والاتفاقات المبرمة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين[585].

وفي عام 2020، استمع أعضاء المجلس في معظم الجلسات الحضورية وجلسات التداول بالفيديو المتعلقة بالبند إلى إحاطات قدمها المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. واستمع أعضاء المجلس أيضا إلى إحاطة قدمتها وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام وإحاطة قدمتها الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ[586]، واستمعوا إلى ملاحظات الأمين العام مرتين، في شباط/فبراير وحزيران/يونيه[587]. وفي كانون الثاني/يناير، استمع أعضاء المجلس أيضا إلى إحاطة قدمتها نائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وأخرى قدمها المراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة[588]. وبالإضافة إلى ذلك، استمع أعضاء المجلس، في جلسة تداول بالفيديو في 21 تموز/يوليه، إلى إحاطتين قدمهما أستاذ في العلوم السياسية ومدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية ورئيس مشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط[589].

وفي 11 شباط/فبراير، وفي جلسة استثنائية[590] أعقبت إعلان الولايات المتحدة عن رؤيتها "من السلام إلى الازدهار" للإسرائيليين والفلسطينيين، أكد الأمين العام التزام الأمم المتحدة الكامل بتحقيق سلام عادل وشامل بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي تلك الجلسة، قدم المنسق الخاص إحاطة إلى المجلس وأفاد بأنه في الأيام التي أعقبت الإعلان عن مقترح الولايات المتحدة، شهدت الأرض الفلسطينية حوادث عنف متفرقة، بما في ذلك في القدس الشرقية. وذكر كذلك أن الولايات المتحدة أعلنت أنها ستنشئ لجنة مشتركة مع إسرائيل لوضع نسخة أكثر تفصيلا من الخرائط المفاهيمية الواردة في المقترح، مما سيتيح لها الاعتراف بقرار إسرائيلي لتطبيق قوانينها في مناطق محددة في الضفة الغربية. وحذر المنسق الخاص من أن إمكانية ضم أراض في الضفة الغربية سيكون لها أثر مدمر على احتمالات التوصل إلى حل قائم على أساس دولتين، وستقوض بشدة فرص التطبيع والسلام الإقليمي.

وقدم المنسق الخاص خلال الفترة قيد الاستعراض إحاطات منتظمة إلى المجلس، إما بالحضور الشخصي أو عن طريق التداول بالفيديو. وأبلغ المنسق الخاص أعضاء المجلس، في سياق الإحاطات الشهرية التي قدمها في شباط/فبراير وأيار/مايو وآب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر، عن الحالة السياسية، بما في ذلك عملية المصالحة بين الفلسطينيين، والتنسيق بين الطرفين، والعنف في الضفة الغربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وعن حالة المفاوضات، بما في ذلك اجتماعات المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط. وأبلغ المنسق الخاص أيضا عن تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في غزة، التي تفاقمت بسبب تأثير كوفيد-19، وعن تهديد إسرائيل بضم مناطق في

(582) لمزيد من المعلومات عن شكل الجلسات، انظر الجزء الثاني، القسم الثاني.

(583) لمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.

(584) انظر A/75/2، الجزء الثاني، الفصل 2. وانظر أيضا S/2020/1142.

(585) انظر أيضا الجزء الأول، القسم 20.

(586) انظر S/PV.8706.

(587) انظر S/PV.8717 و S/2020/596.

(588) انظر S/PV.8706.

(589) انظر S/2020/736.

(590) انظر S/PV.8717.

الضفة الغربية. وحث الدول الأعضاء على توفير موارد إضافية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي تواجه نقصا تاريخيا في التمويل. وتناول المنسق الخاص أيضا في إحاطاته الشهرية التطورات في لبنان والجولان. وخلال المناقشات، أدان أعضاء المجلس استمرار احتلال الأرض الفلسطينية ودعوا إلى استئناف المفاوضات على أساس حل الدولتين. وعلى الرغم من الترحيب بالتعاون بين الإسرائيليين والفلسطينيين في مكافحة كوفيد-19، دعا عدد من أعضاء المجلس إلى تكثيف هذا الجهد، وتعزيز دعم المجتمع الدولي لفلسطين[591]. وفي 25 آب/أغسطس[592]، قدم المنسق الخاص تقريرا عن الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والذي أوقف خطط الضم الإسرائيلية لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة، ويشمل تطبيع العلاقات بين البلدين. وقال إن الاتفاق ينطوي على إمكانية تغيير الديناميات في جميع أنحاء المنطقة ويخلق فرصا جديدة للتعاون. وركز المنسق الخاص أيضا على الحالة في لبنان، ولا سيما على الانفجار الذي وقع في 4 آب/أغسطس 2020 في مرفأ بيروت، والذي خلف أكثر من 180 قتيلا، بينما لا يزال 30 شخصا في عداد المفقودين بالإضافة إلى عدة آلاف من الجرحى، وكذلك على الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وفي الجولان. وفي جلسة التداول بالفيديو، رحب معظم أعضاء المجلس بالاتفاق بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة على تطبيع علاقاتهما، وقد شمل هذا الاتفاق أيضا تعليق خطة إسرائيل لضم جزء من الضفة الغربية[593]. ودعا بعض أعضاء المجلس إسرائيل إلى التخلي عن خطة الضم إلى أجل غير مسمى[594]، وحث آخرون السلطة الفلسطينية وإسرائيل على اغتنام الفرصة التي يتيحها تعليق خطة الضم لاستئناف مفاوضات السلام[595]. وتناول أعضاء المجلس أيضا رد المجلس على الإخطار المؤرخ 20 آب/أغسطس 2020 المقدم من الولايات المتحدة بشأن الفقرة 11 من القرار 2231 (2015) بشأن رفع حظر الأسلحة المفروض على جمهورية إيران الإسلامية[596]. وفي جلسة التداول بالفيديو[597]، اتفق معظم أعضاء المجلس على أن الإخطار من قبل الولايات المتحدة بالاحتجاج بـ "آلية إعادة فرض الجزاءات" المنصوص عليها في القرار باطل، بالنظر إلى أن الولايات المتحدة قد توقفت عن المشاركة في خطة العمل الشاملة المشتركة[598]. ورد ممثل إندونيسيا، الذي كان رئيسا للمجلس لذلك الشهر، على سؤال من ممثلي مختلف أعضاء المجلس بشأن موقف الرئاسة من رسالة الولايات المتحدة[599]. وقال إنه بعد التشاور مع الأعضاء وتلقي رسائل من العديد من الدول الأعضاء، من الواضح أن عضوا واحدا لديه موقف خاص بشأن هذه المسألة، في حين أن عددا كبيرا من الأعضاء لديهم آراء مختلفة. وأضاف أنه يرى أنه لا يوجد توافق في الآراء في المجلس وبالتالي فإن الرئيس ليس في وضع يسمح له باتخاذ مزيد من الإجراءات[600]. وفي جلسة للتداول بالفيديو عقدت في 18 تشرين الثاني/نوفمبر[601]، أبلغ المنسق الخاص عن توقيع اتفاقات ثنائية بين البحرين وإسرائيل، وحث المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والشركاء العرب والقادة الإسرائيليين والفلسطينيين على الاستفادة من التقدم المحرز لاستئناف مفاوضات السلام. ورحب أعضاء المجلس أيضا باتفاقات التطبيع بين إسرائيل وعدة دول عربية وحثوا على استخدام الاتفاقات كمنطلق لاستئناف مفاوضات السلام.

واستُخدمت أيضا الإحاطات الشهرية كل ثلاثة أشهر، سواء في شكل الجلسات الحضورية أو جلسات التداول بالفيديو، للإبلاغ عن تنفيذ القرار 2334 (2016). وخلال جلسات الإحاطة التي عقدت في آذار/مارس وحزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر، واصل المنسق الخاص الإبلاغ عن عدم إحراز تقدم في تنفيذ الأحكام الرئيسية للقرار، أي فيما يتعلق بأنشطة الاستيطان الإسرائيلية، والعنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب والتحريض والاستفزاز وخطاب التهييج، والخطوات والجهود المبذولة لدفع عملية السلام إلى

(591) انظر S/2020/430 (الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، والصين، وفرنسا، وفييت نام)؛ و S/2020/596 (إستونيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا).

(592) انظر S/2020/837.

(593) إستونيا، وألمانيا، وبلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والنيجر، والولايات المتحدة.

(594) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وإندونيسيا، وبلجيكا، وفرنسا.

(595) بلجيكا، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، والمملكة المتحدة.

(596) انظر S/2020/815.

(597) انظر S/2020/837.

(598) الاتحاد الروسي، وإستونيا، وألمانيا، وبلجيكا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة. ولمزيد من التفاصيل عن المناقشة، انظر الجزء الخامس، القسم الثاني-باء.

(599) الاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، والصين.

(600) لمزيد من التفاصيل عن دور الرئاسة، انظر الجزء الثاني، القسم الرابع.

(601) S/2020/1128.

الأمام، والإجراءات التي اتخذتها جميع الدول للتمييز في تعاملاتها ذات الصلة بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967. وخلال جلسة للتداول بالفيديو عقدت في 30 آذار/مارس[602]، أشاد المنسق الخاص بالتدابير الواسعة النطاق التي اتخذتها كل من إسرائيل والسلطة الفلسطينية لاحتواء تفشي فيروس كوفيد-19. وأشار إلى أن إجراءات التنسيق التي وضعها الطرفان والتزامهما المشترك بالتصدي للخطر الذي يتهدد السكان شكلا مثالا يحتذى. وفي تلك الإحاطات، أعرب معظم أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء عدم إحراز تقدم فيما يتعلق بتنفيذ القرار 2334 (2016) وأكدوا من جديد التزامهم بحل الدولتين. واعتبر أعضاء المجلس التنسيق بشأن كوفيد-19 بين الإسرائيليين والفلسطينيين فرصة لإعادة إطلاق مفاوضات السلام. وذكّر بعض أعضاء المجلس إسرائيل بالتزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بموجب القانون الدولي لحماية أرواح وسلامة السكان الفلسطينيين، بسبل منها تزويدهم بلقاحات كوفيد-19[603]. وأعرب أعضاء آخرون في المجلس عن قلقهم إزاء العنف ضد الأطفال وشددوا على ضرورة المساءلة من خلال إجراء تحقيقات شاملة وشفافة[604]. وعلى غرار ما حدث في عام 2019، قدم الأمين العام في عام 2020 تقريرا خطيا عن تنفيذ القرار 2334 (2016) مرتين، وذلك من خلال التقرير الرابع عشر في حزيران/يونيه والتقرير السادس عشر في كانون الأول/ديسمبر[605]. وخلال جلسة للتداول بالفيديو عقدت في 24 حزيران/يونيه[606]، بمشاركة ستة من أعضاء المجلس على المستوى الوزاري، أدلى الأمين العام بملاحظات أعرب فيها عن قلقه إزاء التهديد المستمر بضم إسرائيل أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة. وأكد الأمين العام أن هذا الضم، إذا ما نُفذ، من شأنه أن يكون أخطر انتهاك للقانون الدولي، وسيلحق ضرراً بالغاً بإمكانية التوصل إلى حل الدولتين، علاوة على الحد من إمكانية استئناف المفاوضات. وحث حكومة إسرائيل على التخلي عن خطط الضمّ هذه وحث المؤيدين الإقليميين والدوليين لحل الدولتين على المساعدة في إعادة الطرفين إلى مسار يؤدي إلى تسوية سلمية تفاوضية. ودعا المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى الاضطلاع بدور الوساطة الذي كُلّفت به وإيجاد إطار مقبول للطرفين لكي يستأنفا التعاون مع المجموعة الرباعية والدول الرئيسية الأخرى، دون شروط مسبقة. وركز المنسق الخاص أيضا على التهديد الذي يشكله الضم لدولة فلسطينية قابلة للبقاء في المستقبل، وقدم إحاطة بشأن التقرير الرابع عشر للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016). وسلط الضوء على المعارضة الواسعة لخطة الضم في المجتمعين الدولي والإقليمي، وكذلك في المجتمع المدني في كل من إسرائيل وفلسطين. وأعرب كذلك عن قلقه إزاء الأثر الواقع على رفاه الشعب الفلسطيني نتيجة للقرار الذي اتخذته السلطة الفلسطينية مؤخرا بالتوقف عن قبول إيرادات التخليص الجمركي التي تقوم إسرائيل بتحصيلها. وشاطر أعضاء المجلس الأمين العام شواغله ومعارضته لخطة إسرائيل للضم ودعوا إلى استئناف مفاوضات السلام[607]. وفي 29 أيلول/سبتمبر، عقد المجلس جلسة[608] في قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وهي أول جلسة تعقد في إطار هذا البند منذ شباط/فبراير 2020. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها المنسق الخاص الذي عرض التقرير الخامس عشر للأمين العام عن تنفيذ القرار 2334 (2016)، ويغطي التقرير الفترة من 5 حزيران/يونيه إلى 20 أيلول/سبتمبر. وأشار المنسق الخاص إلى الاتفاقات التي أبرمت مؤخرا بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة والبحرين. ورحب الأمين العام بتلك الاتفاقات التي علقت خطط الضم الإسرائيلية لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة، وكرر التأكيد على أن حل الدولتين الذي يحقق التطلعات الوطنية المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى سلام مستدام بين الشعبين ويسهم في تحقيق سلام أوسع نطاقا في المنطقة. وشمل تقرير الأمين العام مختلف أحكام القرار 2334 (2016)، بما في ذلك النشاط الاستيطاني وهدم المباني الفلسطينية في الضفة الغربية؛ وأعمال العنف ضد المدنيين، بما في ذلك أعمال الإرهاب؛ وأعمال الاستفزاز أو التحريض أو الخطابات التحريضية؛ واتخاذ خطوات إيجابية لعكس مسار الاتجاهات السلبية التي تهدد الحل القائم على وجود دولتين. وتناول المنسق الخاص تأثير جائحة كوفيد-19 على الأرض، التي كان لها تأثير مدمر. وفي الختام، كرر دعوة الأمين العام إلى أعضاء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط والشركاء العرب الرئيسيين والقيادتين الإسرائيلية والفلسطينية إلى التعجيل

(602) S/2020/263.

(603) انظر S/2020/1275 (إندونيسيا، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة).

(604) المرجع نفسه (بلجيكا، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة).

(605) S/2020/555 و S/2020/1234.

(606) انظر S/2020/596.

(607) سانت فنسنت وجزر غرينادين، وإندونيسيا، وتونس، والمملكة المتحدة، وجنوب أفريقيا، وفييت نام، وبلجيكا، والصين، والجمهورية الدومينيكية، وإستونيا، وفرنسا، وألمانيا، والنيجر، والاتحاد الروسي.

(608) انظر S/PV.8762.

باستئناف المشاركة في الجهود الرامية إلى تعزيز هدف حل الدولتين عن طريق التفاوض. وخلال المناقشة، دعا أعضاء المجلس إلى استئناف المفاوضات بين الطرفين، ووقف توسيع المستوطنات الإسرائيلية وهدم المنازل الفلسطينية في الضفة الغربية، وإحراز تقدم في المصالحة بين الفلسطينيين والانتخابات. ورحب بعض أعضاء المجلس بدعوة الرئيس عباس إلى عقد مؤتمر دولي مع جميع الأطراف المعنية للانخراط في عملية سلام تستند إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وغير ذلك من المعايير المتفق عليها دوليا[609].

وفي عام 2020، تأثرت الممارسة المتمثلة في عقد مناقشات مفتوحة فصلية تأثرا شديدا بالجائحة وعدم القدرة على عقدها في قاعة مجلس الأمن أو قاعة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونتيجة لذلك، وعقب المناقشة المفتوحة الأولى، التي جرت يومي 21 و 22 كانون الثاني/يناير 2020، عقد أعضاء المجلس جلسات للتداول بالفيديو فيما يتعلق بهذا البند في 23 نيسان/أبريل و 21 تموز/يوليه و 26 تشرين الأول/أكتوبر[610]. وفي سياق جلسات التداول بالفيديو تلك، أدلى أعضاء المجلس ببيانات، كما أدلى ممثلا إسرائيل ودولة فلسطين ببيانين. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للتفاهم الخطي الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس بشأن عقد جلسات التداول بالفيديو، قدمت الدول الأعضاء وكيانات أخرى بيانات خطية جمعت فيما بعد في صيغة رسائل موجهة من رئيس المجلس. وركز المنسق الخاص، في إحاطاته التي قدمها خلال الجلسات الفصلية للتداول بالفيديو، على احتمال ضم إسرائيل لأجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة نتيجة للاتفاق السياسي الذي فتح الطريق أمام تشكيل حكومة الطوارئ الوطنية في إسرائيل، واستمرار العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والوضع الإنساني في غزة، والديناميات التي أوجدتها جائحة كوفيد-19 على الأرض. وتطرق أيضا إلى الحالة في لبنان والجولان وإلى قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. وفي كانون الثاني/يناير، استمع المجلس، خلال المناقشة المفتوحة الأولى لهذا العام في إطار هذا البند، إلى إحاطة من وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام ومن الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ[611]. واستمع المجلس أيضا في تلك الجلسة[612] إلى إحاطتين من نائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة. وذكّرت وكيلة الأمين العام بدعوة الأمين العام جميع القادة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وشددت على أن العالم لا يطيق نزاعا آخر. وذكرت أنه مع وصول العملية السياسية إلى طريق مسدود، لا تزال التطورات السلبية تقوض احتمالات التوصل إلى حل الدولتين، ومنها استمرار التوسع في النشاط الاستيطاني والتهديد بضم أجزاء من الضفة الغربية، واستمرار الاشتباكات والاعتقالات في القدس الشرقية. وفيما يتعلق بغزة، وإن كانت الحالة لا تزال هشة للغاية، فقد حدث انخفاض ملحوظ ومرحب به في العنف في غزة وحولها. وعلى الرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، فإن الخطوات الإنسانية والاقتصادية لن تحل التحديات الهائلة التي تواجه غزة، لأنها في جوهرها سياسية وتتطلب حلولا سياسية. وأبلغت وكيلة الأمين العام عن بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية الذي أعلن فيه أن التحقيق الأولي الذي أجرته المحكمة قد خلص إلى أن جميع المعايير القانونية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي لفتح تحقيق قد استوفيت. وفي سياق القيام بذلك، أعربت وكيلة الأمين العام عن رأيها بأن جرائم حرب، من بين أشياء أخرى، قد ارتُكبت أو يجري ارتكابها في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي قطاع غزة. وفي الختام، شددت على استمرار الحاجة الملحة إلى حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والقانون الدولي والاتفاقات الثنائية. وقدمت الأمينة العامة المساعدة إحاطة إلى المجلس عن زيارتها التي استغرقت ستة أيام إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، حيث التقت بممثلي الفلسطينيين والإسرائيليين، وممثلي المجتمع الدولي. وذكرت أن تلك اللقاءات رسمت صورة للمصاعب والتحديات والفرص المتاحة لتحقيق تغيير إيجابي. وفي 21 تموز/يوليه، عقد أعضاء المجلس جلسة تداول بالفيديو[613] فيما يتصل بالبند، استمع فيها أعضاء المجلس إلى إحاطات قدمها

(609) جنوب أفريقيا، والصين، وإندونيسيا، وتونس، وألمانيا.

(610) انظر S/2020/341 و S/2020/736 و S/2020/1055.

(611) انظر S/PV.8706. جرت المناقشة المفتوحة الأولى لهذا العام في إطار هذا البند على مدى يومين، في 21 و 22 كانون الثاني/يناير 2020، بسبب الصعوبات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة، مما أدى إلى الاقتصار في عقد جلسات المجلس من الساعة 10:00 إلى الساعة 13:00 ومن الساعة 15:00 إلى الساعة 18:00.

(612) انظر S/PV.8706.

(613) انظر S/2020/736.

المنسق الخاص، ومدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، ورئيس مشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط. وحذر المنسق الخاص في إحاطته المجلس من الأزمة ثلاثية الأبعاد المعقدة والمزعزعة للاستقرار التي تواجه الفلسطينيين والإسرائيليين: أزمة صحية متصاعدة إذ يكافح كل منهما لاحتواء الارتفاع المتسارع في حالات الإصابة بمرض فيروس كوفيد-19؛ وأزمة اقتصادية متصاعدة، مع إغلاق الأعمال التجارية وارتفاع معدلات البطالة وزيادة الاحتجاجات ومعاناة الاقتصاد من التأثير المالي لأشهر من الإغلاق والقيود؛ وأخيرا، مواجهة سياسية متصاعدة مدفوعة بالتهديد بضم إسرائيل لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة والخطوات المتخذة ردا على ذلك من قبل القيادة الفلسطينية. وأبلغ المنسق الخاص أيضا المجلس بالتحدي المتمثل في مواجهة الزيادة السريعة في حالات كوفيد-19 في غزة بسبب إنهاء التنسيق بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. واقترح رئيس مشروع الولايات المتحدة/الشرق الأوسط أن ينظر المجلس، مع الأمين العام، في آلية لتقييم سجل المجلس وفعاليته في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وأن ينظرا في تشكيل لجنة لتقييم جديد للنُهج الممكنة لحل هذا الصراع الذي طال أمده. وحث مدير المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية أعضاء المجلس على حماية شرعية النظام الدولي ورفض مقترح الولايات المتحدة "من السلام إلى الازدهار"، الذي من شأنه أن يعرض حل الدولتين للخطر.

وخلال المناقشة المفتوحة وجلسات التداول بالفيديو، كرر أعضاء المجلس معارضتهم للضم، مشيرين إلى أن في ذلك انتهاكا للقانون الدولي وعرقلة لعملية السلام. ودعا أعضاء المجلس أيضا إسرائيل إلى وقف بناء مستوطنات جديدة وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية. وحث عدد من أعضاء المجلس المجتمع الدولي على تقديم المزيد من الدعم لفلسطين، بسبل منها الأونروا، لتقديم المساعدة الإنسانية اللازمة، مشيرين إلى الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19[614]. وأعربت أغلبية أعضاء المجلس أيضا عن تأييدها لعقد مؤتمر دولي للسلام على النحو الذي اقترحه رئيس السلطة الفلسطينية في محاولة لاستئناف المفاوضات[615]. وذكّر بعض أعضاء المجلس المجلس بمسؤوليته وولايته فيما يتصل بكفالة تنفيذ قراراته[616].

(614) انظر S/PV.8706؛ (بلجيكا، وألمانيا، والنيجر، وتونس، وإستونيا، وفرنسا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، والاتحاد الروسي، وفييت نام، وبيرو)؛ و S/2020/341 (ألمانيا، وبلجيكا)؛ و S/2020/736 (إندونيسيا، وتونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفرنسا)؛ و S/2020/1055 (الاتحاد الروسي، وفييت نام، والصين، والجمهورية الدومينيكية، وفرنسا، وإندونيسيا، والنيجر، وتونس).

(615) انظر S/2020/736 (تونس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والصين، وفييت نام، والمملكة المتحدة)؛ و S/2020/1055 (فيتنام، والصين، وفرنسا، وألمانيا، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا).

(616) انظر S/PV.8706 (جنوب أفريقيا)؛ و S/2020/736 (تونس)؛ و S/2020/1055 (إندونيسيا، وجنوب أفريقيا). ولمزيد من التفاصيل عن المناقشة، انظر الجزء الخامس، القسم الثاني-باء.

الجدول 1

الجلسات: الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

محضر الجلسة وتاريخها	*البند الفرعي*	*وثائق الدعوات عملا بالمادة 37 أخرى*	*الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها*	*المتكلمون*	*القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)*
S/PV.8706 21 كانون الثاني/يناير 2020 و S/PV.8706 (Resumption 1) 22 كانون الثاني/يناير 2020		32 دولة عضوا[أ]	ستة مدعوين[ب]	جميع أعضاء المجلس، وجميع المدعوّين	
S/PV.8717 11 شباط/فبراير 2020	إسرائيل		منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، ورئيس دولة فلسطين، والأمين العام لجامعة الدول العربية	الأمين العام، و 14 عضوا من أعضاء المجلس[ج]، وجميع المدعوين	

محضر الجلسة وتاريخها	وثـــائق الدعوات عملا بالمادة 37 البند الفرعي أخرى	الدعوات عملاً بالمادة 39 وغيرها	المتكلمون	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون)
S/PV.8730 24 شباط/فبراير 2020		المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط[أ]	الشخص المدعو	
S/PV.8762 29 أيلول/سبتمبر 2020		المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط[أ]	جميع أعضاء المجلس، والشخص المدعو	

(أ) أذربيجان (باسم حركة عدم الانحياز)، والأردن، وإسرائيل، وإكوادور، والإمارات العربية المتحدة، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وأيرلندا، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، والبرتغال (أيضا باسم إسبانيا، وإستونيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبلغاريا، وبولندا، وتشيكيا، والدانمرك، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، والسويد، وفرنسا، وفنلندا، وقبرص، وكرواتيا، ولاتفيا، ولكسمبرغ، وليتوانيا، ومالطة، والمملكة المتحدة، والنمسا، وهولندا، واليونان)، وبنغلاديش، وبيرو، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وسري لانكا، والسودان (باسم مجموعة الدول العربية)، وقطر، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، والكويت، ولبنان، وليختنشتاين، وماليزيا، ومصر، والمغرب، وملديف، والمملكة العربية السعودية، والنرويج، ونيجيريا، واليابان.

(ب) وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ونائبة رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والمراقب الدائم لجامعة الدول العربية، والمراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، والمراقب الدائم للكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

(ج) ترأس الجلسة وزير الشؤون الخارجية والدفاع في بلجيكا. ولم يدل ممثل النيجر ببيان.

(د) انضم المنسق الخاص إلى الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من القدس.

الجدول 2

جلسات التداول بالفيديو: الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

تاريخ جلسة التداول بالفيديو	محضـــر جلســـة التداول بالفيديو	العنوان	القرار والتصويت (المؤيدون – المعارضون – الممتنعون) ومحضر الإجراء الكتابي
30 آذار/مارس 2020[أ]	S/2020/263	رسالة مؤرخة 31 آذار/مارس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
23 نيسان/أبريل 2020	S/2020/341	رسالة مؤرخة 27 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن	
20 أيار/مايو 2020	S/2020/430	رسالة مؤرخة 22 أيار/مايو 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
24 حزيران/يونيه 2020	S/2020/596	رسالة مؤرخة 26 حزيران/يونيه 2020 موجهة إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن من رئيس مجلس الأمن	
21 تموز/يوليه 2020	S/2020/736	رسالة مؤرخة 23 تموز/يوليه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
25 آب/أغسطس 2020	S/2020/837	رسالة مؤرخة 27 آب/أغسطس 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
26 تشرين الأول/أكتوبر 2020	S/2020/1055	رسالة مؤرخة 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020	S/2020/1128	رسالة مؤرخة 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من رئيسة مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	
21 كانون الأول/ديسمبر 2020	S/2020/1275	رسالة مؤرخة 23 كانون الأول/ديسمبر 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن	

(أ) نظرا لصعوبات تقنية، كانت جلسة التداول بالفيديو مغلقة بدلا من أن تكون مفتوحة. ولمزيد من المعلومات عن الإجراءات وأساليب العمل المستحدثة خلال جائحة كوفيد-19، انظر الجزء الثاني.